تحليل جيوبوليتيكي للصراع والتعاون في دول شمال شرق آسيا

الكلمات المفتاحية : جيوبوليتيكي ،الصراع ، شرق اسيا

م٠١م٠د٠١ماهر اسماعيل ابراهيم
رئاسة الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية
Mah567@gmail.com

الملخص

تحليل جيوبوليتيكي للصراع و التعاون في دول شمال شرق آسيا

تمثل دول شمال شرق آسيا ركيزة اساسية للاقتصاد العالمي، بعد حدوث طفرة تنموية و صعود كبير في قدراتها الاقتصادية و تطور عمليات التبادل التجاري فيها، حتى اضحت اكثر اقاليم العالم حركة و نشاطاً، و تمتاز هذه الدول بقدر كبير من عدم التوازن في امتلاك مصادر الطاقة، كما ان كثافتها السكانية العالية جعلها من اكبر اسواق العالم، و ان التباين الكبير في القدرات الصناعية شكلت محاور مهمة للصراع بين هذه الدول، و حماية طرق الملاحة الدولية و النزعات الانفصالية و الانتشار النووي شكلت هي الاخرى مصدر آخر من مصادر الصراع، مما جعل دول شمال شرق آسيا تعيش حالة من التنافس لتحقيق السيطرة و النفوذ فيما بينها.

و قد توصل التحليل الى ان كل الروابط بين دول المنطقة ستكون في حالة تغير مستمر خلال السنوات القادمة و انه بالامكان تجنب كل الخلافات بين هذه المجموعة من الدول، لكن يبقى الصراع بين الصين و الولايات المتحدة هو الابرز على مستوى قارات و اقاليم العالم المختلفة التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى ايقاف طموح الصين بالتحول الى اكبر قوة اقتصادية في العالم.

المقدمة Introduction

يهدف البحث الى تحليل الاهمية الجيوبوليتيكية لدول شمال شرق آسيا باعتبارها تشكل ركيزة اساسية للاقتصاد العالمي بعد تنامي قدراتها الاقتصادية و تطور عمليات التنمية فيها و زيادة فرص النمو الاقتصادي و التي اضحت احد اهم محاور الصراع و التعاون على المستوى الاقليمي و الدولي.

تعد دول شمال شرق آسيا من الاقاليم الجغرافية المهمة في القارة الاسيوية و العالم، اذ تمتاز بموقع جغرافي يشرف على البحار و المحيطات الدولية و ترتبط بشكل مباشر بطرق

المواصلات البحرية، و تتحكم بالجزر و الارخبيلات المنتشرة على الساحل الغربي للمحيط الهادي، كما تضم دول و اقاليم جغرافية مختلفة تمتد على مساحات جغرافية واسعة ذات كثافات سكانية عالية انعكست على سعة اسواقها و زيادة عمليات التبادل التجاري، لتأمين مصالحها الحيوية و الاقتصادية و الامنية، فالنشاط الاقتصادي الذي تشهده هذه الدول احدث تغير كبير في طبيعة تفاعلات دول المنطقة مما ادى الى بروز الصراعات التي تأخذ احياناً شكلا متدرجاً او مفاجئاً نتيجة تغير في مصالح الدول، فمكانة الدولة غالباً ما تقاس بدرجة قدراتها لتستطيع تحديد اولويات مصالحها الحيوية التي تعمل جاهدة لرفع قدراتها التي تستطيع بها تحقيق هذه المصالح، و عليه فان المصلحة القومية لدول المنطقة تدرك ان القوة الاقتصادية تدفع الى المزيد من النمو و التحديث و التوسع و الذي قد يؤدي الى التقاطع او تداخل الروابط بين هذه الدول، و تمتاز دول شمال شرق آسيا بقدر كبير من عدم التوازن في امتلاك مصادر الطاقة التقليدية (النفط و الغاز)، كما ان الكثافة السكانية العالية فيها يعني امتلاكها للاسواق الكبيرة، و ان التباين و الاختلاف في القدرات و الامكانات الصناعية و تبادل الخبرات المتقدمة شكلت محاور مهمة للصراع بين هذه الدول، كما ان حماية طرق الملاحة البحرية و السيطرة على الجزر الصغيرة ذات القيمة الاستراتيجية، و الاستثمار و الامن الاقليمي و محاربة النزعات الانفصالية و تجارة السلاح و الانتشار النووي و ممارسة النفوذ و الهيمنة شكلت هي الاخرى مصدر آخر من مصادر الصراع، و لهذا فان الوضع القائم في المنطقة يمتاز بفقدان الثقة و انعدام القدرة على التنبؤ بالاحتمالات المستقبلية مما يدعو الى استمرار حالات التنافس و الصدام بين دولها، و عليه فاننا سنتناول حالات الصراع و التعاون في دول شمال شرق آسيا لاستخلاص رؤية جيوبوليتيكية عن الوضع السائد فيها من خلال طرح مجموعة من التساؤلات التي نحاول الاجابة عنها في هذا البحث و التي تشكل محاور رئيسية للنقاش فيه.

ما ملامح الصراعات و التنافس بين دول شمال شرق آسيا؟ و ما الاحتمالات المستقبلية لحسم هذه الصراعات؟ و ما طبيعة و اشكال التهديدات التي تواجه هذه المجموعة من الدول؟ و هل ان التعاون باشكاله المختلفة يؤدي الى الهيمنة و النفوذ و الوصول الى اسواق دول شمال شرق آسيا؟

و لأجل الاجابة عن هذه الاسئلة يفترض البحث مسبقاً الى ان زيادة الروابط و التداخل بين اقتصاديات دول شمال شرق آسيا سيؤدي الى مزيد من الصراع و التعاون بين هذه الاطراف التي اسهمت بتغيير الاهداف الاستراتيجية من الهيمنة العسكرية الى النمو و الارتقاء الاقتصادي.

و استوجب البحث الاعتماد على المنهج التحليلي كأحد مناهج البحث المهمة في الجغرافية السياسية اساساً لتحليل تلك المعطيات، لأن وصف الظاهرة وحدها ليس كافياً دون تحليل مضمونها املاً في التوصل الى اجابات منطقية مبنية على رؤية جيوبوليتيكية واضحة عن الاهداف التي تنشدها دول شمال شرق آسيا.

الحدود المكانية للبحث: Spatial Framework of the research

لابد من توضيح البعد المكاني الذي سيعتمده البحث، اذ تعد دول الصين و اليابان من الدول الفاعلة ذات القوة و النفوذ الاقتصادي و تفرضان وجودهما بقوة في شمال شرق آسيا، و يستدعي الامر بالضرورة و لاعتبارات جيوبوليتيكية ان يكون للولايات المتحدة الامريكية مصالحها الحيوية سواء من الناحية الاقتصادية او الامنية، فضلاً عن ذلك ينبغي ان نأخذ بنظر الاعتبار بعض حالات الصراع و التعاون التي تتوسط هذه الاطراف الفاعلة في شمال شرق آسيا مثل قضية تايوان و الاوضاع في كوريا الشمالية و كوريا الجنوبية و الصراع على الجزر في بحر الصين الجنوبي، و هي من القوى التي تساهم في الصراعات الاقليمية و يمكن ان نضيف روسيا الاتحادية كطرف مهم للصراع و التعاون بعد ان استطاعت ان تطور قوتها الاقتصادية في السنوات الاخيرة، و بالتالي فان التحليل يتناول محاور رئيسية من حالات الصراع و التعاون الثنائية الابعاد التي يتوقع لها ان تسيطر على المستقبل الجيوبوليتيكي للمنطقة و ان هذه الدول تشكل اطراف المثلث الاستراتيجي في شمال شرق آسيا من القوى الاقتصادية الكبرى ذات القدرة و الارادة و النفوذ (اليابان، الصين و الولايات المتحدة الامريكية).

هيكلية البحث: Structure of research

في ضوء الاشكالية التي ينطلق منها البحث و الفرضية الاساسية التي نريد البرهنة عليها سيتم مناقشة البحث من خلال محوران اساسيان فضلاً عن المقدمة و الاستنتاجات و الخاتمة، الاول يتمثل بالقاء نظرة سريعة و شاملة للاوضاع في المنطقة، و يوضح المحور الثاني اركان و زوايا المثلث الاستراتيجي في شمال شرق آسيا و نتناول فيه اهداف القوى الكبرى و طبيعة الصراعات و التعاون بينهما و روابطهم الثنائية، اما الدول الاخرى التي تتداخل بين اطراف هذا المثلث و التي لها القدرة و التأثير في قضايا المنطقة سوف يتم تناولها من خلال تحليل واقع الصراع و التعاون بين القوى المهيمنة في شمال شرق آسيا.

اولاً:- نظرة عامة للاوضاع في شمال شرق آسيا

First: Overview of the situation in Northeast Asia

لا يختلف كثير من المحللون على ان هناك طفرة تنموية و صعود كبير في منطقة شمال شرق آسيا، ففي هذا الجزء من القارة الاسيوية يعيش ثلثا عدد سكان العالم، و يساهم بنحو ٤٥% من حجم التجارة الدولية و قد بات هذا الجزء ايضاً يمثل الدائرة المركزية لصياغة مستقبل الاقتصاد العالمي، لذلك كان يترتب على دول المنطقة ان تتعاون فيما بينها لتطوير قدراتها الاقتصادية و التكنلوجية و فتح الباب للاستثمارات من كل ارجاء سطح الارض. ان نمو القوة الاقتصادية لدول شمال شرق آسيا و خاصة الصين يعني ان مركز الثقل الحضاري انتقل من الغرب الى الشرق مما يفتح الباب الى مزيد من حالات الصراع او التعاون بين دول المنطقة، و قد ادت القيم الحضارية – الثقافية دور في بناء القوة فالنهج الذي يحرك دول المنطقة هو ان التناقض و الاختلاف هو جوهر الوجود، و ان الصراعات لا تنتهي بل ان صيغ الصراعات هي التي تتغير[١].

لذلك نجد ان روسيا الاتحادية عملت على ايجاد صيغ مختلفة للتعاون مع دول المنطقة بعد ان كانت تمثل احدى اهم مكامن الصراع في المنطقة ايام الاتحاد السوفيتي السابق، فاقامت علاقات دبلوماسية مع كل دول المنطقة و طورت روابطها الاقتصادية مع هذه الدول و لا يوجد اي شكل من اشكال الصراع بينها و بين اي من دول شمال شرق آسيا عدا اليابان التي تختلف معها حول جزر كوريل في المحيط الهادي في اقصى شمال شرق آسيا.

على الجانب الاخر اقامت كل من كوريا الجنوبية و الصين علاقات دبلوماسية بينهما و بدأتا بالتبادل التجاري الواسع و الذي توسع نطاقه بسرعة كبيرة، اما عبر مضيق تايوان فقد تصل حدة الصراعات في بعض الاحيان الى درجة خطيرة تنذر بالمواجهة لكن هذا الصراع بدأ يتحول بشكل تدريجي الى توافقات ثنائية متينة، فضلاً عن ذلك ان الصراعات و الخلافات لا تزال قائمة بقوة في شبه الجزيرة الكورية. و في نفس الوقت يحدث تغير كبير في الاستراتيجية الامريكية في دول شمال شرق آسيا، فالمصلحة الامريكية تقتضي الآن بالتعاون مع دول المنطقة من اجل حماية مصالحها الاقتصادية و استثماراتها في المنطقة و من ثم اصبح لديها الحافز على دعم الاستقرار لضمان التوسع في تجارتها مع هذه الدول، رغم وجودها العسكري الكبير الا انها فقدت بعض نفوذها الذي كانت تتمتع به سابقاً[٢]، و هكذا نجد ان المنطقة تمتاز بقدر كبير من التباين بين الصراع و التعاون الا انها لا تتخذ دائماً شكلاً مستقراً. اما اليابان فقد اصبح لديها دوافع قوية لانتهاج استراتيجية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية بعد ان تقلص النفوذ الروسي و اصبح هامشياً بفعل انكماش اقتصادها بعد زوال الاتحاد السوفيتي السابق. اما الصين فلم تعد تواجه خطر التهديد من جهة الشمال (روسيا الاتحادية) و لذلك وضعت بكين استراتيجية جديدة للتعامل مع جيرانها في المنطقة و على رأسهم الولايات المتحدة الامريكية[٣].

ان النمط الجديد من الصراع او التعاون يمتاز بالتعقيد و التعقيد هنا يعني المزيد من توزيع القوة الذي يتناسب مع النمو الاقتصادي لدول شمال شرق آسيا الذي يؤدي الى ايجاد نوع من التعاون بين القوى الفاعلة في المنطقة تختلف اختلاف كبير عن الذي كان سائراً فيما مضى، الا ان الصفة السائدة بين دول شمال شرق آسيا تمتاز بقدر كبير من التنافس و الاختلاف في الرؤى و ممارسة النفوذ و الهيمنة لتفادي النزعات الانفصالية و حالات سباق التسلح، الامر الذي زاد من انعدام الثقة و عدم القدرة على معرفة مستقبل حالات الصراع او التعاون بين دول المنطقة، على الرغم من النفوذ القوي الذي تمتلكه هذه الدول و لاسيما الولايات المتحدة الامريكية على حليفاتها (كوريا الجنوبية و اليابان)، لكن واقع الحال قد تغير بعد بزوغ عصر القوة الاقتصادية و انعكاس ذلك على تراجع هذا النفوذ في شمال شرق آسيا و اصبحت هذه الدول تدرك ان المصالح القومية يجب ان يكون لها اولوية على مصالح

التحالفات و بات الامر الاكثر وضوحاً هو ظهور الخلافات و الصراعات فيما بينها (خارطة ١).

خارطة (١) : حالات الصراع و التعاون في شمال شرق آسيا

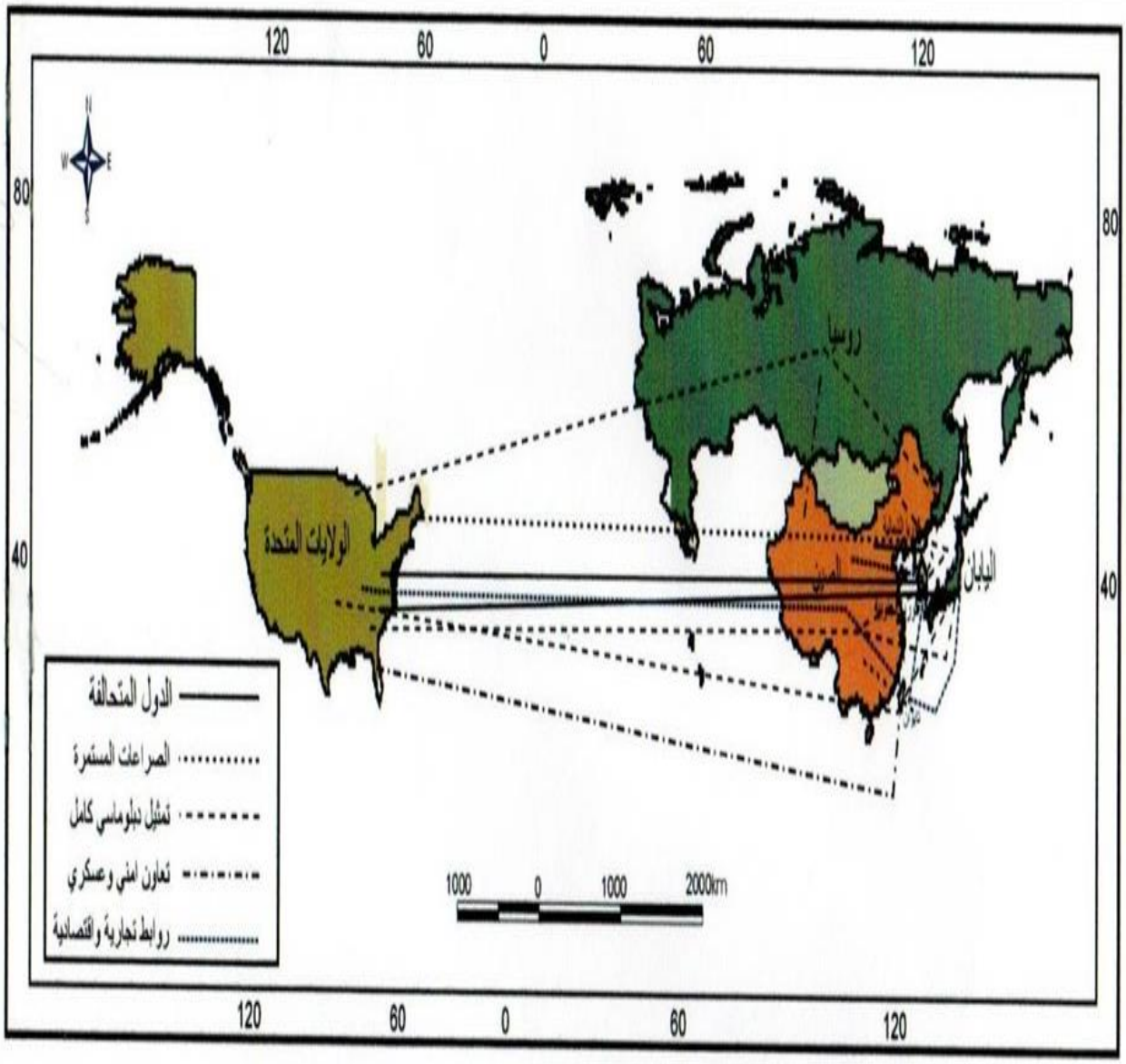

Philips. G. Philips, Atlas of the world paperback, great britian, 1994, P23.

ثانياً:- المثلث الاستراتيجي في شمال شرق آسيا

Second: Strategic triangle in Northeast Asia

-الزاوية الاولى للمثلث الاستراتيجي

- The first corner of the strategic triangle

١.الصين:-

1- China:-

الصين من الدول ذات المساحة الكبيرة جداً وفق التقسيمات الجغرافية السياسية المتعارف عليها، اذ تبلغ مساحتها (٩.٥ مليون كم^{٢}) يحدها من الشمال و الشمال الشرقي كل من منغوليا و روسيا الاتحادية، و من الجنوب ماينمار و لاوس و فيتنام، ومن الشرق كوريا الشمالية، ومن الشمال الغربي يحدها كازاخستان و قيرغستان، اما من الجنوب و الجنوب الغربي فيحدها كل من افغانستان، باكستان و الهند، و تواجه عبر البحار كل من اليابان و كوريا الجنوبية[٤]، و هي من الدول ذات الثقل السكاني الكبير في شمال شرق آسيا اذ بلغ عدد سكانها نحو (١.٢٩٦.٥) مليار نسمة حسب احصاءات سنة(٢٠٠٤)[٥]، و ان زيادة اعداد السكان في الصين يأتي منسجماً مع تطلعات دول المنطقة التي تبحث عن الاسواق الكبيرة لتصريف سلعها و بضائعها لزيادة عمليات التبادل التجاري. و تمتلك سواحل طويلة على بحار الصين الجنوبي و بحر الصين الشرقي و البحر الاصفر و قد اكسبتها هذه السواحل ميزة استراتيجية مهمة هي اشرافها على البحار و المياه الدولية التي تعد شريان الحياة و ديمومة الاقتصاد الصيني خاصة تلك التي يمر عبرها النفط المستورد و عمليات التبادل التجاري و الوصول الى الاسواق الكبيرة بسهولة، لذلك فان الصين تمتلك صفة الدولة البرية-البحرية مما اعطاها مرونة عالية في تعاملها مع القضايا الاستراتيجية في شمال شرق آسيا، كما ان موقعها الجغرافي هذا شكل لها عامل قوة على المستوى الاقليمي و الدولي و عامل جذب للاستثمارات الاجنبية و يعزز من الروابط التجارية، انعكس ذلك على ايجاد حالات من الصراع و التنافس مع بعض الدول و يعزز التفاهم و التعاون مع البعض الاخر و الذي تعده الصين احدى اهم عناصر القوة لحماية الامن القومي

الصيني[٦]، ان الصين بنموها الاقتصادي الاعلى في العالم و الذي يبلغ (٩%) تعد نفسها قوة كبرى لذلك سعت الى استقطاب الاستثمارات الاجنبية و توسيع دائرة تبادلها التجاري مع العالم الخارجي و تعد هذا الامر عنصر حيوي لا غنى عنه لتحقيق القوة و التفوق الاقتصادي، كما ان حماية طرق الملاحة الدولية و تأمين مصادر الطاقة الحيوية و مقاومة النزعات الانفصالية و عدم السماح للتدخل بالشأن الصيني جعلها من العوامل التي ادت الى ايجاد حالات الصراع بينها و بين الدول ذات النفوذ و القوة في شمال شرق آسيا.

٢.الولايات المتحدة الامريكية:-

2- United States of America:-

ان الصراع و الاختلاف في الرؤى بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين يعد من اهم الصراعات و اكثرها اثارة للقلق في المنطقة، فقد ابدت الصين انزعاجها من الوضع المهيمن للولايات المتحدة الامريكية في شمال شرق آسيا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، لكن من منطلق دعم النمو الاقتصادي و التبادل التجاري تعد الروابط مع الولايات المتحدة امراً حساساً، فالولايات المتحدة هي ثاني اكبر شريك تجاري للصين و تمثل ثالث اكبر الاسواق العالمية التي تستهلك ثلث اجمالي صادرات الصين طبقاً لإحصائيات واشنطن، و بنفس الوقت ان الصين تعد ثالث اكبر رقم للاستثمارات الامريكية بعد هونك كونك و تايوان و بفارق كبير[٧]، و رغم ذلك فان ثمة خلافات عديدة بينهما فما طبيعة هذه الخلافات و الصراعات؟ و هل ستتمكن بكين من افشال الجهود الامريكية الساعية الى تقويض التنين الصيني عبر الانفتاح و الدبلوماسية الهادئة في المنطقة؟

فالصراعات الخطيرة مع الولايات المتحدة تتمثل بما يتعلق بالسيادة الصينية او ما يعرف بقضية تايوان و هي من اكثر الصراعات تعقيداً في المنطقة، ومن المعروف ان الجانبين قد توصلا الى تسوية بعد مفاوضات صعبة و بموجب هذه التسوية تعترف الولايات المتحدة بالموقف الرسمي الصيني الذي يعتبر تايوان مقاطعة صينية و لا تعترف الا بحكومة صينية واحدة هي حكومة جمهورية الصين الشعبية، لكن الصينيين كثيراً ما يرددوا ان تايوان كانت على وشك التوحد بالوطن

الام، لـولا تـدخل الامـريكيين بفضـل حمايـة اسـطولهم السـابع الـذي يتمركـز فـي مضـيق تـايوان منـذ خمسـينات القـرن الماضـي و بفضـل اتفاقيـة الامـن المتبـادل التـي وقعتهـا تـايوان مـع الولايـات المتحـدة سـنة ١٩٥٤، كمـا ان الـروابط الاقتصـادية المتبادلـة بـين الطـرفين ادت الـى تقويـة التبـادل التجـاري بـين تـايوان و بقيـة الـدول الاخـرى فـي شـمال شـرق آسـيا و الـذي كـان سـبباً مهمـاً فـي بنـاء القـوة الاقتصـادية لتـايوان و بالتـالي قـدرتها علـى البقـاء فـي حالـة اسـتقلال فعلـي عـن جمهوريـة الصـين الشـعبية[٨]، فضـلا عـن ذلـك ان تنـامي القـدرات العسـكرية الصـينية خاصـة غيـر التقليديـة و عمليـات تصـدير السـلاح الـى دول المنطقـة شـكلت احـدى عناصـر الصـراع الاخـرى مـع الولايـات المتحـدة، كمـا ان طموحاتهـا التـي تهـدف الـى تطـوير اسـطولها البحـري فأضـافت اليـه سـفناً عسـكرية و مـدمرات و حـاملات للطـائرات لغـرض السـيطرة علـى بحـر الصـين الجنـوبي الـذي تعـده بمثابـة امتـداد جغرافـي و عمـق سـتراتيجي مـن الناحيـة الاقتصـادية و الامنيـة مـن اجـل تفعيـل مكانتهـا فيـه و القيـام بالمهـام التـي تخـدم مصـالحها و تـأمن سـلامتها مـن التـدخل الخـارجي و الحـد مـن تـأثير النفـوذ الامريكـي، و هـو بحـر شـبه مغلـق يتفـرع مـن المحـيط الهـادي مسـاحته نحـو (٤٤٧.٠٣ كـم٢) يمتـد مـن مضـيق ملقـا فـي الجنـوب الـى مضـيق تـايوان فـي الشـمال الشـرقي، لـذا فهـو يحـادد جغرافيـاً الصـين و تـايوان مـن جهـة الشـمال، فيتنـام مـن الغـرب و كـلاً مـن ماليزيـا، برونـاي، اندونيسـيا و سـنغافورة مـن الجنـوب و الجنـوب الغربـي و تحـده الفلبـين مـن جهـة الشـرق، كمـا فرضـت سـيطرتها علـى بعـض الجـزر الاسـتراتيجية فيـه و التـي تتمثـل بجـزر (سـبارتلي و جـزر باراسـيل) حيـث تمـر عبـر هـذه الجـزر و الممـرات البحريـة اكثـر مـن ثبـث التجـارة الدوليـة[٩] (خارطـة٢)، و لتقليـل فـرص الاضـرار بمصـالحها الاقتصـادية عملـت علـى تقويـة تعاونهـا مـع كوريـا الجنوبيـة الحليـف القـوي للولايـات المتحـدة الامريكيـة فـي شـمال شـرق آسـيا بالاضـافة الـى تعاونهـا الاسـتراتيجي مـع كوريـا الشـمالية للحصـول علـى التكنلوجيـا المتقدمـة و امتيـازات الاسـواق فيهمـا، و عبـرت عـن رغبتهـا القويـة بتناسـي احقـاد الماضـي و تقويـة اواصـر تعاونهـا و زيـادة روابطهـا الاقتصـادية مـع روسـيا الاتحاديـة متجـاوزة بـذلك حتـى النزاعـات الحدوديـة بينهمـا، و مـن اجـل تغليـب المصـلحة العليـا للصـين عملـت علـى تخفيـف حـدة الصـراع مـع تـايوان

اذ لم تعد تدعو الى تحرير تايوان و اصبحت مناطق المواجهة بينهما عبر مضيق تايوان اكثر هدوءاً و اضحى التعاون الاقتصادي اهم ما تحرص عليه بكين و تايبيه و البحث عن المزيد من الاستثمارات الخارجية و زيادتها وفق مفهوم "دولة واحدة و نظامين".

و بذلك فان تايوان تعد منطقة ادارية خاصة داخل دولة الصين مثلها في ذلك مثل هونك كونك و مكاو، بينما تحتفظ بنظامها الاقتصادي و السياسي و في هذا الاطار تكون حكومة الصين هي الممثل الوحيد للدولة الصينية بكاملها و تمثل تايوان في المحافل الدبلوماسية الدولية، بينما يسمح لتايوان ببناء روابط اقتصادية و ثقافية مستقلة مع الدول الاخرى مع

خارطة (٢) : جزر المحيط الهادي

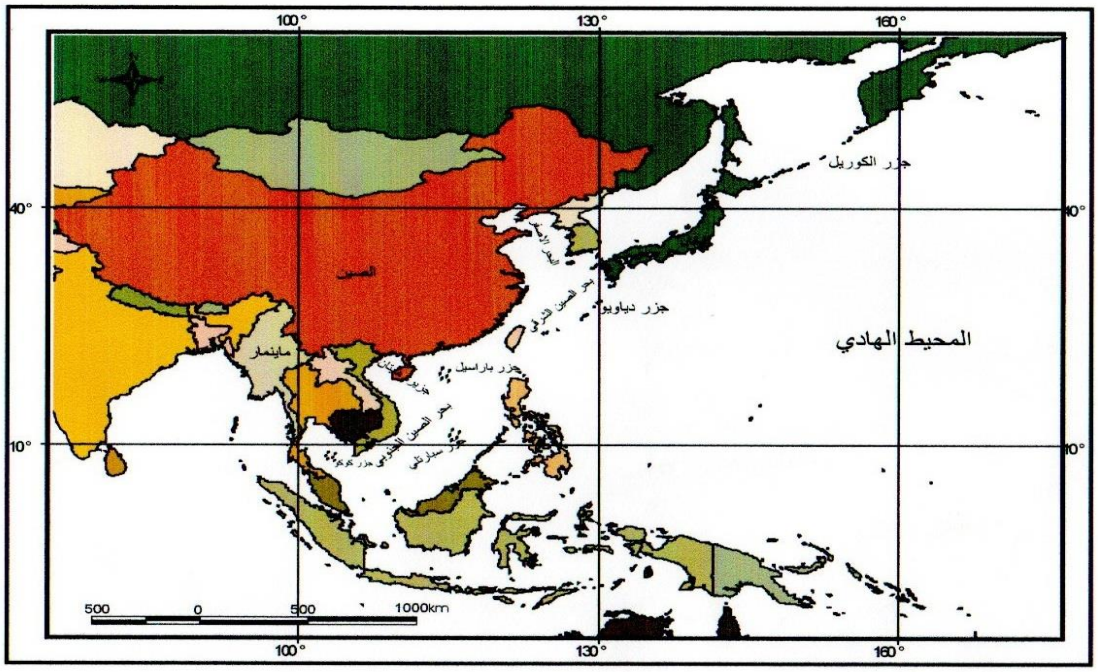

Philips. G. Philips, Atlas of the world paperback, great Britain, 1994, P29.

رفض مطلق لها من توسيع دورها الدولي و اقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع دول العالم او الانضمام الى المنظمات الدولية.

في ضوء هذه المؤشرات يرى المخططين الامريكيين ان الصين تشكل مصدر تهديد للمصالح الامريكية في المنطقة، لأن تنامي قوتها الاقتصادية و العسكرية سيؤدي الى الرغبة في الهيمنة و السيطرة بما ينسجم مع رغبات الدول الكبرى، و قد جاء هذا في التقرير الذي نشره (البنتاغون) بعنوان "الاستراتيجية الامنية للولايات

المتحدة بخصوص منطقة (شرق آسيا و المحيط الهادي) في شباط ٢٠٠٧ الذي اوضح فيه ان الصين تمثل تهديداً للأمن في شمال شرق آسيا و اوصى بضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بتواجد عسكري طويل الامد في المنطقة لضمان استقرارها، الامر الذي عدته بكين دليل لسعي واشنطن للهيمنة على شمال شرق آسيا و تهديد مباشر لها[١٠]. ان الصين من الدول الكبرى في المنطقة استناداً الى وزنها الجيوبوليتيكي المتمثل في سعة المساحة و ضخامة حجم سكانها و قوة اقتصادها المتنامي، جعلها ان تكون في قلب الاهتمامات الامريكية خاصة بعد تنامي قدراتها الاقتصادية و العسكرية و تزايد نشاطها البحري الذي في جوهره يعد محاولة الصين لفرض سيطرتها على الممرات البحرية التي تمر عبرها الامدادات النفطية الصينية (شريان الحياة للماكنة الاقتصادية الصينية)، لكنها تؤمن ان التعاون و حل الخلافات يؤدي الى الاستقرار في شمال شرق آسيا، لذلك سعت الى خلق بيئة اساسها التعاون من اجل تنمية التطور الاقتصادي، و تسوية النزاعات بالوسائل السلمية و منع نشوب صراعات جديدة و دعم الجهود للسيطرة على التسلح و حماية السيادة الصينية و هو اشارة الى عدم رغبتها في تدويل الصراعات و الخلافات على جزر بحر الصين الجنوبي و عدم التدخل في قضية تايوان و تأسيس شراكات استراتيجية بعيدة المدى و مواجهة تحركات باقي القوى الرامية للسيطرة و النفوذ و لاسيما الولايات المتحدة الامريكية[١١]. لكن اسباب الصراع ستبقى قائمة من وجهة النظر الصينية و لاسيما حول القضايا الاقتصادية، اذ ترى بكين ان واشنطن تفرض شروطاً غير مقبولة، كما ان سياسة دولتين صينيتين التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية و التي توفر مساحة من الحرية لتايوان تعتبرها بكين تدخلاً في الشؤون الداخلية للصين كدولة مستقلة ذات سيادة، لذلك فإن الصراع في ظل هذه الظروف سيبقى قائماً بين الدولتين، على الرغم من ان تغليب المصالح العليا لكلا الطرفين يؤدي في النهاية الى التسوية لكن بشكل جزئي.

٣.اليابان:-

3- Japan:-

لا شك ان اليابان هي القوة الاقتصادية الاولى في قارة آسيا ولا تزال تمضي قدماً باتجاه تطوير اقتصادها مما قادها الامر ان تكون الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية التي دخلت ثورة المعلومات تدعيماً لمركزها الاقتصادي في القارة الاسيوية و شمال شرق آسيا، وفق هذه المؤشرات تؤمن الصين بضرورة اتباع سياسة الانفتاح و التعاون الاقتصادي مع اليابان مستغلة بذلك الموقع الجغرافي القريب و التماثل الثقافي معها و اهميتها الاقتصادية و مكانتها الجيوبوليتيكية في الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، للحصول على المزيد من المساعدات اليابانية و تحقيق افضل الشروط الملائمة لها في المجال الاقتصادي و الاستثماري و التكنلوجي من جانب اليابان[١٢]، و من جانب آخر تدرك اليابان اهمية التعاون مع الصين كونها تمثل سوقاً اقتصادياً مهماً خاصة من حيث تفعيل سياسة القروض و المساعدات و الاستثمارات المتبادلة و ان تعزيز التعاون سيؤدي الى المزيد من المكتسبات الجيوبوليتيكية اذ ستضمن اليابان حرية العمل و التنقل عبر الممرات الملاحية في بحر الصين الجنوبي التي تسيطر عليها الصين و الذي يشكل طريقاً (لـ٩٠%) من السفن التجارية و حاملات النفط الضخمة القادمة من الخليج العربي[١٣]، و على هذا الاساس و بغض النظر عن فشل او نجاح بكين فأن روابطها مع اليابان تبدو اكثر استقراراً من روابطها مع الولايات المتحدة و ان كانت بالطبع هذه الروابط معرضة لفترات من الازدهار و التدهور، ففي السنوات الاخيرة ظهرت بعض اشكال الصراعات و الخلافات بين الدولتين و قد اعتادت الصين في مثل هذه الظروف على استخدام اسلوب الاحتجاجات الدبلوماسية و الهجمات الاعلامية كي تلقي باللائمة على طوكيو بسبب تأريخها الاستعماري اذ تدعي اليابان حق السيادة على (جزر دياويو)، و هي مجموعة من الجزر غير مأهولة بالسكان تقع على الجرف القاري لبحر الصين الشرقي و تبعد عن البر الصيني ٣٠٠كم و تطلق عليها اليابان جزر (سنكاكو)[١٤] (خارطة ٣). لكن مستوى هذه الاحتجاجات اصبح في الفترات الاخيرة يركز على موضوعين رئيسيين اولهما

علاقات التعاون الاقتصادي بين طوكيو و تايبية التي تراها بكين وثيقة اكثر من اللازم و استفزازية بصورة غير مقبولة، اما الموضوع الثاني فهو قرار اليابان الغاء منح المعونات الرسمية للتنمية المقدمة الى الصين بسبب تزايد نشاطها العسكري غير التقليدي، حيث اكدت الصين مراراً ان فرض قيود سياسية على المساعدات يعد انتهاكاً لمبدأ الفصل بين السياسة و الاقتصاد و الذي كانت طوكيو ملتزمة به نسبياً و على أثر ذلك طلبت بكين من طوكيو ان لا تنسى تجاوزاتها الخطيرة التي الحقت بالصين و غيرها من الدول الاسيوية خسائر كبيرة بدلاً من توجيه الانتقادات للبرنامج العسكري الصيني.

خارطة (٣): جزر سنكاكو المتنازع عليها بين الصين و اليابان

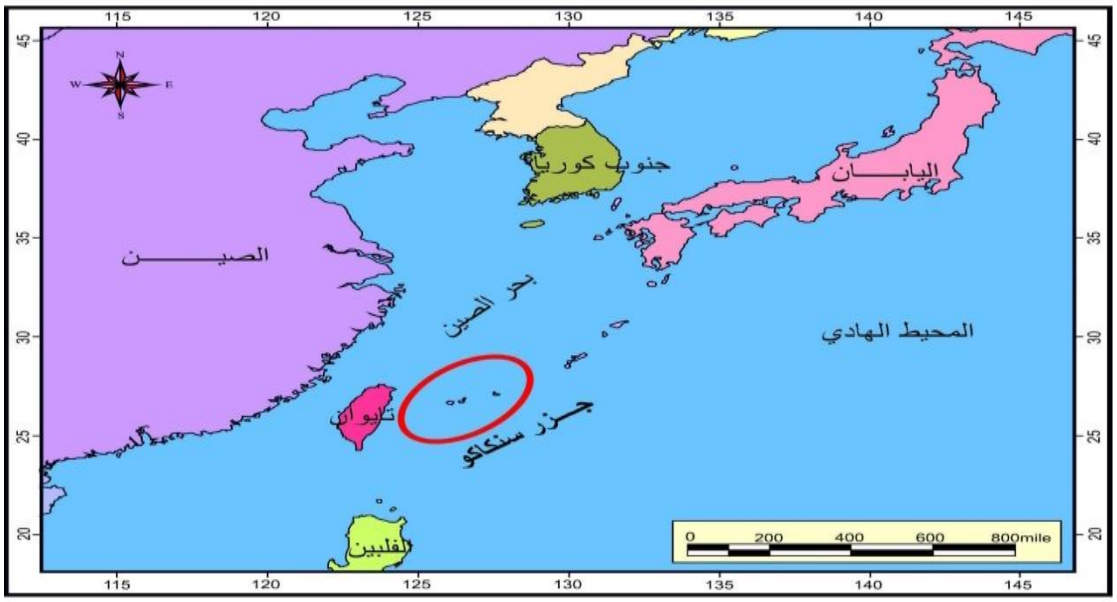

المصدر: اطلس العالم، ط١، عمان، ٢٠١٠، ص١٦.

لكن ادراك الدولتين للمصلحة القومية العليا و من اجل ممارسة المزيد من القوة و التاثير في شمال شرق آسيا يتطلب بناء رؤى استراتيجية مرنة و اعتماد دبلوماسية الحوار و بناء الثقة التي تؤدي الى جذب الاستثمارات و من ثم تبديد مخاوف الصين المحتملة من ان تترجم اليابان قوتها الاقتصادية الى قوة عسكرية كبيرة، و بنفس الوقت تحتاج اليابان الى كسب ود الصين من اجل حماية سفنها التجارية في بحر الصين الجنوبي و مضيق ملقا التي تنقل عبره خامات المعادن الضرورية لإدامة عجلة الصناعة المتطورة فيها[١٥]. لذلك اندفعت طوكيو الى عقد

اتفاقات ثنائية متينة لتقوية اواصر التعاون مع بكين، و ان اهدافها و مصالحها في شمال شرق آسيا يعكس رغبتها في اخذ مكانتها التي تتناسب و قوة اقتصادها، لذلك حرصت على اقامة علاقات تعاون بالتنسيق مع دول المنطقة الاخرى سبيلاً لدعم اقتصادها و استقرارها و من جهة اخرى ما زالت الصين تطالب بالمزيد من الاستثمارات اليابانية و ان تنال معاملة تفضيلية في الاتفاقات الثنائية و زيادة المنح و المساعدات لها. ان دعم و تعاون اليابان للصين كان سبباً في تطور مسيرة الصين نحو التحديث خاصة بعد ان زاد عدد المستثمرين اليابانيين دعمهم في القطاعات الصناعية التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة. و خبرات تكنلوجية متقدمة قد لا تمتلكها الصين.

ان صانع القرار الصيني يرى ان التقدم الاقتصادي و العسكري و التكنلوجي لليابان سيستمر حتى يتفوق على الولايات المتحدة الامريكية و هو جوهر نظرة الصين لليابان، لذلك سعت بكين الى كسب طوكيو الى صفها من اجل الحصول على المعونات و الاستثمارات و التجارة دعماً لجهودها نحو الحداثة و التنمية، رغم كل مخاوفها من طموح اليابان السياسي و الامني في المستقبل، كما ان حاجة اليابان الى تأمين امدادات الطاقة بشكل امن في ظل الصراع الكبير على هذه الامدادات في شمال شرق آسيا، فالمنافع الاقتصادية المتبادلة بين الدولتين هي التي قللت من حدة الصراعات[١٦].

الزاوية الثانية للمثلث الاستراتيجي

– The second corner of the strategic triangle

١.اليابان:–

1– Japan:–

اليابان عبارة عن قوس من الجزر يقترب طرفه الجنوبي من شبه جزيرة كوريا فلا يفصل بينهما سوى مضيق توشيما الياباني و مضيق كوريا و يبلغ اتساع كل منهما (١٨٥.٥كم) و يقترب في طرفه الشمالي الشرقي من جزيرة ساخالين الروسية و يفصل بينه و بين هذه الجزر مضيق بيروس–Perouse، بعرض ٧٥.٥كم[١٧].

و تقع الجزر اليابانية بين دائرتي عرض (٣١°-٤٧° شمالاً) و بين خطي طول (١٣٠-١٤٥° شرقاً)(خارطة ٢)، و لهذا فأن دولة اليابان عبارة عن ارخبيل جزري كبير المساحة تبلغ (٣٧٧٨٠١كم٢)، و وصل عدد السكان فيها سنة ٢٠٠٨ نحو (١٢٧.٨مليون نسمة) و تمتلك سواحل يبلغ طولها (٣٣٢٨٧كم)[١٨]، صالحة للملاحة و النقل البحري اقيمت عليها الموانيء الكبيرة ذات الغاطس العميق لاستيعاب الصادرات اليابانية، و استقبال ناقلات النفط العملاقة الذي تستورده اليابان من اقاليم جغرافية بعيدة و لاسيما من منطقة الخليج العربي، اذ انها تفتقر الى الكثير من الموارد الطبيعية خاصة مصادر الطاقة.

ان اليابان قوة اقتصادية عملاقة و لديها ارتباطات و مصالح اقتصادية في اقاليم جغرافية مختلفة، سعت الى تدعيم نفوذها و تعزيز قدراتها لاخذ مكانتها كقوة مؤثرة في العالم بشكل عام و شمال شرق آسيا بشكل خاص و تلبية طموحاتها الاقتصادية و الامنية و تحقيق السيطرة على دول المنطقة خاصة بعد بروز الصين كعملاق اقتصادي منافس قوي لها. فما طموحات اليابان الامنية و الاقتصادية و ما السبل الكفيلة التي تقود الى تحقيق هذه الطموحات؟

بعد تصاعد المد القومي في اليابان بدأت في التبلور رؤية جديدة ترتكز على الثقافة و التقاليد و التاريخ الياباني، تسعى لترجمة قوة اليابان الاقتصادية الى قوة امنية تتناسب و حجمها كقوة مؤثرة في القرن الجديد، و قد بدأت بوادر تنفيذ هذه الرؤية الجديدة عندما دعت الحكومة اليابانية الى تعديل بعض مواد الدستور للسماح لها بتنمية و تطوير قدراتها الامنية، و تثير هذه القضية جدلاً واسعاً داخل اليابان كما تثير حفيظة بعض جيرانها الاقليميين خاصة الصين و كوريا الشمالية خشية عودة ظهور نزعة التوسع الامبريالي التي ادت باليابان للدخول في حروب مع الدول المجاورة مخلفة مشاعر عدائية لا تزال مستمرة حتى اليوم.

و على المستوى الاقتصادي كان يستلزم الامر بناء شبكة من الروابط الثنائية القائمة على مثلث العلاقات (الامريكية الصينية – اليابانية) لتحقيق جملة من المكتسبات الجيوبوليتيكية من خلال الحفاظ على قوة تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية و تعزيز الروابط الاقتصادية مع الصين التي تمتلك القدرة في الحفاظ

على استقرارية الاوضاع في شبه الجزيرة الكورية و الحد من مبيعات الاسلحة الصينية بالضد من اليابان[١٩].

٢.الولايات المتحدة الامريكية:-

2- United States of America:-

يرى صانع القرار الياباني ان الاستراتيجية المستقبلية لليابان تتمثل بالتاكيد على اهمية تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية الذي نجح في رأيهم في حفظ الامن و الاستقرار في شمال شرق آسيا و الذي مكن اليابان من تركيز طاقاتها و مواردها بالكامل على تنمية اقتصادها و تطويره و الاهتمام بتعزيز روابطها الاقتصادية مع معظم دول المنطقة، و الجدير بالذكر ان معظم اليابانيين يرون ان علاقات بلادهم مع الولايات المتحدة تعد اهم من علاقاتها مع اي دولة اخرى في شمال شرق آسيا، فالولايات المتحدة اكبر سوق للصادرات اليابانية و اكبر مصدر لوارداتها[٢٠]، فضلاً عن الروابط الوثيقة من الاعتماد المتبادل بين القطاعات المالية و الخدمية في اقتصاد كل من الدولتين، و على الرغم من قوة الروابط التجارية الا ان هناك صراعاً خفياً بينهما فواشنطن تطالب بمزيد من الفرص في الاسواق اليابانية من اجل ان تتجاوز حالة العجز في ميزانها التجاري، لكن من وجهة نظر المسؤولين اليابانيين ان السبب وراء العجز التجاري الامريكي يكمن في انخفاض نسبة المدخرات و سوء الادارة و سوء التسويق و ليس ما يزعمه الامريكيون من وجود حواجز تجارية يابانية.

ان تنامي الاقتصاد الياباني جعلها من اكبر المساهمين في البنك الاسيوي للتنمية و من اهم دول العالم من حيث حجم الارصدة النقدية و الاستثمارات الخارجية و المساعدات الانمائية و هي ايضاً من اهم المساهمين في ميزانية الامم المتحدة و اجهزتها المختلفة، امام تراجع قوة الاقتصاد الامريكي اثر الكساد الذي اصابه و اعتماده على القروض الخارجية و التورط بمغامرات عسكرية خارجية طويلة الامد (العراق و افغانستان) لذلك فأن الخلافات التجارية ستستمر بين الدولتين بسبب مطالبة واشنطن بزيادة نفوذها و استثماراتها في الاسواق اليابانية، مقابل ذلك نجد ان المؤسسات الامنية في كلتا الدولتين تتسم بقدر كبير من التعاون و التفاهم من خلال تبادل زيارات الوفود العسكرية رفيعة المستوى و تبادل الخبرات العلمية و التكنلوجية و تقديم الدعم المالي الكبير للقوات الامريكية المتمركزة في اراضيها، اذ ان تكلفة انتشار هذه القوات في الاراضي اليابانية اكثر من تكلفة انتشارها في الولايات المتحدة

ذاتها، و بنفس الوقت تقدم طوكيو تأييداً سياسياً و لوجستياً لمعظم المبادرات الامنية الامريكية بالنظر لأهمية الوجود الامريكي في شمال شرق آسيا من وجهة النظر اليابانية[٢١].

٣.الصين:-

3- China:-

تعد اليابان علاقاتها الاقتصادية مع الصين اهم من علاقاتها مع اي دولة اخرى بعد الولايات المتحدة الامريكية و قد تزايدت الاهمية لهذه العلاقات مع تطور الاقتصاد الصيني و تطبيق الاصلاحات الاقتصادية فيها، لكن ظهرت بوادر صراع تجاري بينهما و بدأ يتفاقم منذ سنة ٢٠٠١ بعد فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل سنة ١٩٩٩، و تكرار هذا الفشل في كانكون ٢٠٠٣ و هونك كونك ٢٠٠٥، اذ زادت حدة المنافسة في السيطرة على الاسواق و بدأت اجواء الصراع تسيطر على علاقاتهم التجارية حيث تتبادل الدولتان اتخاذ اجراءات تجارية انتقامية ضد صادرات الطرف الآخر منذ سنة ٢٠٠١، عندما قامت اليابان بفرض رسوم كمركية تصل نسبتها نحو ٢٦٦% على وارداتها من بعض السلع الزراعية المستوردة من الصين لحماية منتجاتها المحلية المماثلة[٢٢]، و قد اتخذت اليابان قرارات اخرى بمنع استيراد الطيور من الصين بحجة اكتشاف مرض انفلونزا الطيور و قد ادى هذا القرار لإعتقاد الصينيين بأن اليابان تنفذ خطة غير معلنة لتقليل حجم صادراتها الى اسواقها، و على اثر ذلك قامت الصين باتخاذ اجراءات تجارية ثأرية ضد اليابان حيث اعلنت فرض رسوم كمركية مشددة على الواردات الصناعية اليابانية و قد وصلت في بعض الاحيان الى ١٠٠% بعد ان كانت تتراوح بين ١٢%-٨٠% و بعد ان اتخذت اليابان لهجة متشددة تجاه القرار الصيني و هددت بشن حرب تجارية ضد الصين تراجعت في النهاية لأنها تدرك انها ستخسر الكثير و لذلك اعلنت اليابان انها لن تتخذ اجراءات انتقامية ضد الصين و على الرغم من ان الطرفين قرروا عدم تصعيد الصراع التجاري بينهما الا ان احتمالات هذا الصراع ستبقى قائمة لاسباب عديدة اهمها التنافس و السيطرة على الاسواق في ظل تشابه قطاعات الانتاج و التصدير لدى الدولتين.

فضلا عن ذلك هناك قضايا تثير صراعات اخرى من وجهة النظر الصينية اولهما ما يتعلق بتايوان او سياسة التعامل مع الصين كدولتين مختلفتين و الثاني يتعلق بقطع المعونات الرسمية للتنمية من جانب اليابان.

بالنسبة للمسألة الاولى اي مسألة تايوان فهي تعد اقل اثارة للصراع بين اليابان و الصين بالمقارنة الى الصراع بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية حول هذه المسألة.

فقد بلغ حجم استثمارات اليابان في تايوان اكبر من حجم استثماراتها في الصين، ان تايوان تعد شريكاً تجارياً رئيسياً لليابان بفضل الروابط التجارية التي تطورت بين رجال الاعمال اليابانيين و التايوانيين ومن المتوقع ان تستمر هذه الروابط بالتطور و لا يستبعد ان يستمر الصراع بين الصين و اليابان حول مشكلة تايوان في ظل رؤية بكين التي تعتبر تايوان مقاطعة منشقة عن الصين و تظهر انزعاجها حيال سلوك تايوان في الشؤون الدولية[٢٣].

اما المسألة الثانية و التي تتعلق بقرار قطع المعونات الرسمية اليابانية للتنمية و قد جاء هذا القرار رداً على تجاهل بكين لمطالب طوكيو المتكررة بضرورة تخليها عن برنامجها النووي و التقليل من حجم ترسانتها العسكرية و ايقاف عمليات تصدير السلاح الى كوريا الشمالية للحيلولة دون ادخال المنطقة في سباق تسلح جديد، و قد اظهرت بكين انزعاجها من الموقف الياباني الذي جاء نتيجة لضغوط لا تثيرها الا مسائل التسلح النووي التي تمثل دائماً موضوعاً شديد الحساسية لدى اليابانيين.

و على اثر ذلك سعت اليابان الى الحصول على دعم دول المنطقة للضغط على كوريا الشمالية للتخلص من برنامجها النووي الذي تعده طوكيو تهديداً واضحاً للأمن الاقليمي بشكل عام و الامن الياباني بشكل خاص لاسيما بعد فشل العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها، فقد قررت اليابان تطبيق عقوبات تشمل حظر جميع الواردات منها و منع سفنها من دخول مياهها الاقليمية و اصدار قوانين من شأنها السماح بتقديم الدعم اللوجستي للسفن الامريكية العسكرية التي من المقرر ان تقوم بتفتيش سفن كوريا الشمالية للتأكد من عدم قيامها بنشر برامجها النووية و

الصاروخية الى دول اخرى، و مشروعية القيام بهجمات استباقية دفاعاً عن النفس و التعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة التهديد النووي من جانب كوريا الشمالية[٢٤].

اما في اقصى شمال اليابان حيث الصراع الياباني الروسي القديم الجديد حول احقية السيادة على جزر كوريل في المحيط الهادي، و هي جزر تقع بين شبه جزيرة كمشتكا الروسية و جزيرة هوكايدو اليابانية تمتد على شكل قوسين و تبلغ مساحتها الكلية ١٥,٥ الف كم^{٢} و تعداد سكانها اكثر من ٢٠ الف نسمة، تقسم الجزر الى جزر الكوريل الشمالية و جزر الكوريل الجنوبية و تقع جميع هذه الجزر ضمن مقاطعة ساخالين الروسية (خارطة ٤). و ان هذا الصراع يقلق اليابانيين كثيراً بسبب عدم توقيع معاهدة للسلام بين الطرفين الامر الذي يؤدي الى استمرار الخلاف على هذه الجزر و احقية كل منهما في السيادة عليها[٢٥].

خارطة (٤) : جزر الكوريل المتنازع عليها بين روسيا و اليابان

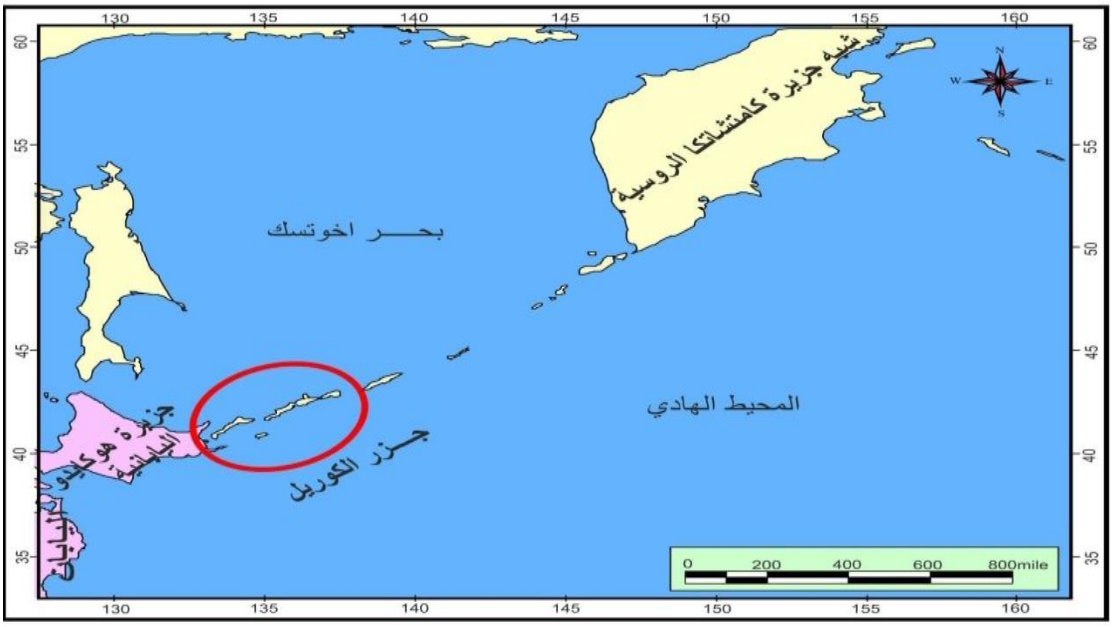

المصدر: اطلس العالم، ط١، عمان، ٢٠١٠، ص٢٤.

ان طموحات اليابان تعكس رغبتها الحقيقية في اخذ مكانتها التي تتناسب و قوة اقتصادها و التي لا تقل عن مكانة الدول الكبرى، من خلال تعزيز روابط التعاون الثنائي الامني و الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية و تقوية روابطها

التجارية مع دول المنطقة لتكون اسواق مفتوحة لمنتجاتها، و بذل الجهود لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل و التوصل الى حل سلمي للتحدي النووي لكوريا الشمالية، لضمان امن و سلامة و ازدهار المجتمع الياباني و رفاهيته، و تأمين خطوط الملاحة البحرية خاصة تلك التي ينقل عبرها النفط الياباني.

الزاوية الثالثة للمثلث الاستراتيجي

- The third corner of the strategic triangle

١.الولايات المتحدة الامريكية:-

1- United States of America:-

تقع جغرافياً الى الشمال من البحر الكاريبي و المكسيك و الى الجنوب من كندا، و تشغل مساحة تصل نحو (٩.٦٢٩.٠٩١كم٢) في حين بلغ عدد سكانها (سنة ٢٠٠٥) (٢٩٩.٥٩٨.٠٠٠ مليون نسمة)، و تحيطها مياه البحار و المحيطات من ثلاث جهات الشرق و الغرب و الجنوب حيث المحيط الاطلسي في الشرق و المحيط الهادي في الغرب اضافة الى البحر الكاريبي و خليج المكسيك من الجنوب.

و تقع فلكياً بين دائرتي عرض (٢٥ °- ٤٩° شمالاً)(خارطة١)، و بين خطي (٦٥-١٢٧ غرباً) ان الموقع الجغرافي للولايات المتحدة كان له اثر كبير في السياسة الدولية فوقوعها بين محيطين واسعين وفر لها الحماية الاستراتيجية من اطماع الدول القوية في العالم كما قدم لها العزلة عن مشاكله السياسية و في نفس الوقت وفر لها الاتصال المباشر مع قارات العالم الاخرى فساعدها ذلك على هجرة السكان من اوربا و آسيا و ساعدها ايضاً على التبادل التجاري بينها و بين هذه القارات، كما و تعتبر اليوم مياه هذه المحيطات مناطق نفوذ لها من الناحية الاقتصادية و السياسية و العسكرية[٢٦]. تمتلك الولايات المتحدة من القدرات و الامكانات الجغرافية ما يجعلها الدولة الاولى في العالم و على مختلف المستويات، فرض عليها التزامات سياسية و اقتصادية و امنية في اقاليم جغرافية متعددة و منها شمال شرق آسيا فما الدوافع الحقيقية للإهتمام الامريكي بدول هذه المنطقة؟

تمتاز دول شمال شرق آسيا بأهمية استراتيجية نابعة من المزايا الجيوبوليتيكية التي تتمتع بها هذه المجموعة من الدول، فحفزت هذه المزايا الولايات المتحدة الامريكية الى السعي لتأمين جملة مصالح حيوية و تعزيز قدراتها الاقتصادية من اجل اعادة هيكلة البنى الاقتصادية لها و حماية مصالحها و الحد من نفوذ بعض القوى الاقليمية، و السيطرة على البحار و خطوط الملاحة الدولية لتكون بمثابة قواعد تنطلق منها للسيطرة على اسواق دول المنطقة بعد تنامي و تطور اقتصادياتها و زيادة عمليات التبادل التجاري الذي اصبح احد اهم عناصر القوة في المنطقة، و كبر حجم الاسواق فيها و قدرتها على استيعاب الصادرات و الاستثمارات الامريكية و الحد من نفوذ قوة الصين التي تنافسها المكانة و النفوذ في اسواق شمال شرق آسيا[٢٧].

٢ .الصين:-

2- China:-

تعد العلاقات الصينية-الامريكية من اكثر العلاقات تعقيداً و صداماً في شمال شرق آسيا، حيث تتناقض المصالح في كثير من الاحيان بنفس مقدار تشابكها في احيان اخرى، و اذا اخذنا بنظر الاعتبار المصالح التجارية للدولتين فنرى انها تشهد احياناً تآلفاً كبيراً و يغلب عليها الصراع و الصدام في احيان اخرى، على الرغم من ان الاهمية النسبية لبكين في نظر واشنطن لا تصل الى اهمية واشنطن بالنسبة لبكين، غير ان الولايات المتحدة تولي اهتمام كبير للصين نظراً لتأثيرها الكبير على المصالح الاقتصادية و الامنية للولايات المتحدة الامريكية في كل منطقة آسيا و المحيط الهادي بما فيها منطقة شمال شرق آسيا، فمن الناحية الاقتصادية شهد العقد الاخير من القرن الماضي ازدهاراً في التبادل التجاري بين الدولتين حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بمقدار ستة امثال ما بين سنة (١٩٩٠-٢٠٠٥) بحيث اصبحت الصين الشريك التجاري الرابع للولايات المتحدة و بنفس الوقت اصبحت تمثل سوقاً حيوياً لا غنى عنها للصادرات الصينية و التي تعد المحرك الاساس للاقتصاد الصيني اذ تصدر الصين نحو ٢١.٥% من اجمالي صادراتها الى الولايات المتحدة الامر الذي جعل الولايات المتحدة هي المنفذ الاول للصادرات الصينية[٢٨].

و في المقابل تواجه الولايات المتحدة صعوبة في غزو الاسواق الصينية مما ادى الى تزايد العجز التجاري الامريكي مع الصين الى ثمانية امثال ليرتفع من (١٠.٤) مليار دولار سنة ١٩٩٠ الى (٨٣.٨) مليار دولار سنة ٢٠٠٠ ثم الى (٢٢٨) مليار دولار سنة ٢٠٠٦[٢٩]. الامر الذي اثار حفيظة مكتب التمثيل التجاري الامريكي الذي طالب بضرورة تقليص الحواجز الكمركية و تسهيل حركة المرور للبضائع الامريكية الى الاسواق الصينية و باقي اسواق دول المنطقة.

لكن هدف الصين يتمثل بضرورة السيطرة على اسواق دول شمال شرق آسيا و منع القوى الاخرى من المنافسة فيها بهدف تلبية طموحها في الاستمرار بنموها الاقتصادي و تحولها الى قوة عظمى في العقود القادمة من هذا القرن الا ان هذا المسعى بالنسبة للولايات المتحدة يشكل مصدراً للاهتمام، لذا نلاحظ ان بعض الدوائر الرسمية في واشنطن و التي تتضمن (البنتاغون، المخابرات و الكونغرس) بدأت تتصاعد فيها المخاوف من ان الصين تشكل المنافس القوي في اسواق دول شمال شرق آسيا التي تعد هي الاكبر بالمقارنة مع اقاليم جغرافية اخرى، و لهذا فان الصراع التجاري بين الصين و الولايات المتحدة سيستمر مع استمرار التطور و التحيث في الاقتصاد الصيني و يزداد احتمال ان تصبح الصين من اكثر الاسواق ربحاً و اكثرها جذباً للاستثمارات.

ان دوافع الاهتمام الامريكي بهذه المنطقة نابعة من الخصائص الجيوبوليتيكية التي تمتاز بها فالموقع الجغرافي لهذه الدول و الجزر المتواجدة في البحار القريبة منها (اندونيسيا، ماليزيا و الفلبين) تشكل مقتربات و مداخل ستراتيجية للسيطرة على المنطقة و لخدمة مصالحها الاقتصادية و الامنية و التي تتطلب حضور امني واسع لفرض الهيمنة و النفوذ و التحكم بخطوط الملاحة الدولية و التي تمر عبرها الامدادات النفطية الصينية القادمة من الخليج العربي لتقويض صعود الصين التي تنافسها المكانة و النفوذ في دول شمال شرق آسيا[٣٠].

و هو ما جعل الحكومة الصينية ان تشعر بالقلق من ان امدادات الطاقة اليها مهددة من قبل الاساطيل الامريكية المنتشرة في بحر الصين الجنوبي، و هو جزء مكمل و مهم من العقيدة الستراتيجية الامريكية التي تؤكد على القوة البحرية و اهميتها الجيوبوليتيكية، و لهذا ادركت الصين من ان الولايات المتحدة تمتلك قوة التأثير و آليات العمل السياسي المؤثر

التي تشكل تهديد مباشر على طموحاتها المستقبلية كان لابد من ان تضع استراتيجية بحرية للحد من تأثيرها في بحر الصين الجنوبي[٣١]، اذ قامت بتطوير قوة بحرية ينحصر نطاق عملها الجغرافي في بحر الصين الجنوبي و البحار التي تتفرع منه (بحر الصين الشرقي و البحر الاصفر) و بعض الجزر التي تتنازع على احقية السيادة عليها مع فيتنام، كما انها تمتلك جزيرة (هايتان) الكبيرة التي تساعدها من الناحية الستراتيجية في مد مراقبتها الجوية الى الجنوب بحيث تغطي مداخل مضيق ملقا الاستراتيجي بالاضافة الى حصولها على تسهيلات بحرية في جزر (كوكو COCO) العائدة الى ماينمار التي توفر للصين القدرة و الامكانية و المرونة العالية للحد من تأثير الحضور البحري الامريكي[٣٢].

اضافة الى باقي الصنوف الاخرى من القوة العسكرية الصينية بعد جهود التحديث في ترسانتها و ميزانيتها الآخذة بالارتفاع، و التي تمتلك القدرة على تطوير و نشر قدراتها العسكرية بحيث تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، على الرغم من تأكيد الساسة في بكين من ان الجيش الصيني لا يشكل تهديداً لأي دولة اخرى الا ان المعلومات المتوفرة و الموثوق بها عن ميزانية الجيش و هياكله و عقيدته القتالية و التي تعامل حتى الآن على انها اسرار عسكرية لا تؤيد هذه المزاعم و بالتالي اصبحت القوة العسكرية الصينية المغلقة بالسرية مصدراً آخر للصراع بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين و نوع من انواع التهديد في المنطقة.

و تمتلك الصين قوة تأثير كبيرة في الملف النووي لكوريا الشمالية اذ لا يمكن لواشنطن ان تخوض مفاوضاتها مع بيونك بانك دون موافقة بكين الحليف القوي لها، لكن الولايات المتحدة تستطيع ان تنهض بمسؤولياتها لما تتمتع به من قوة و مكانة بالتنسيق مع حليفاتها (طوكيو و سيئول)، ان الاهتمام الامريكي بملف كوريا الشمالية النووي يعطي مؤشراً واضحاً عن طبيعة الصراعات في شمال شرق آسيا اذ عانت واشنطن من صعوبات كبيرة في التوفيق بين اهدافها و مصالحها الاقتصادية و بين ضمان امن و استقرار حلفائها في المنطقة لان الاهداف الاقتصادية يرتبط تحقيقها بتحقيق الاهداف الامنية[٣٣].

اما قضية تايوان فقد سبق ان ناقشناها بشيء من التفصيل و هي بدورها تشكل مسألة معقدة من الصراعات بين الولايات المتحدة و الصين، اذ لا تستطيع اي ادارة امريكية في المستقبل التخلي عن تايوان نظراً للروابط التاريخية بينهما و العلاقات التجارية الوطيدة، و

بنفس الوقت تريد واشنطن الحفاظ على علاقات التعاون مع اكبر دولة في العالم و التي تمتلك سوقاً ضخماً متنامياً ومن المتوقع ان يتم التوصل الى حل للمسألة التايوانية فيما بين تايبية و بكين وحدهما من غير مساندة الولايات المتحدة، و الى ان يتم ذلك سيظل التعامل الامريكي مع الخلافات حذراً حتى لا يحدث ضرر كبير بمصالحها الاقتصادية و الامنية.

٣.اليابان:-

3- Japan:-

يعد التحالف و التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية و اليابان في شتى المجالات و لاسيما في المجال الامني هو الابرز و الاهم في شمال شرق آسيا طبقاً لما تنص عليه الاستراتيجية الامنية للولايات المتحدة بخصوص منطقة شرق آسيا – المحيط الهادي حيث تفيد هذه الاستراتيجية بأن التحالف الامني الامريكي مع اليابان هو ركيزة اقتصادية و امنية للولايات المتحدة في آسيا، فالمعروف ان اقتصاد اليابان هو ثاني اكبر اقتصاد في العالم، و هناك قدر كبير من الاعتماد المتبادل و الذي يمكن الاستدلال عليه من كثرة فروع الشركات اليابانية في الولايات المتحدة على الرغم من قلة الشركات الامريكية التي نجحت في اختراق السوق اليابانية، فان حجم الاستثمارات الامريكية الخاصة في اليابان بلغ قيمة مرتفعة جداً. و كان التبادل التجاري بين الدولتين في سنة ٢٠٠٤ يمثل ثاني اكبر شراكة تجارية ثنائية في العالم، رغم العجز التجاري الامريكي حيال اليابان الذي بلغ في نفس السنة ما يقارب من (٧٠مليار دولار) اي (٣٢.٢% من اجمالي التبادل التجاري المشترك) فأن الصادرات الامريكية لليابان وفرت (٢ مليون فرصة عمل) للمواطنين الامريكيين[٣٤].

اما في المجال الامني فان طوكيو تعد تحالفها مع واشنطن احد اهم العوامل في استقرار منطقة شمال شرق آسيا و الا فان طوكيو ستكون مضطرة للدفاع عن نفسها و تدخل المنطقة في سباق تسلح خطير، فالموقع الجغرافي و الاستراتيجي لليابان يوفر للولايات المتحدة المرونة الكافية لتحركاتها الامنية الذي تعمل واشنطن من خلالها على ربط نفوذها و قدراتها باليابان لموازنة او تقييد قوة النفوذ الصيني الصاعد في المنطقة، و بنفس الوقت يقيد حرية الحركة لدى طوكيو بالشكل الذي

يجعله مقبولاً بالنسبة لواشنطن. و بغض النظر عن اهمية التحالف مع اليابان بالنسبة للولايات المتحدة فقد اتخذت واشنطن بعض الاجراءات التي من شأنها ان تثير الصراع و الخلاف مع طوكيو، اذ طالبت اليابان بفتح اسواقها امام البضائع الامريكية، و دخل مسؤولو التمثيل التجاري الامريكي مع نظرائهم اليابانيين في مساومات لا حصر لها و هددوا باتخاذ اجراءات عقابية اذا تجاهلت طوكيو المطالب الامريكية و المتمثلة بازالة الحواجز الكمركية امام السلع الامريكية اضافة الى ذلك تزعم واشنطن ان الشركات اليابانية تضع العراقيل امام الصادرات الامريكية، فضلاً عن ذلك ان عجزها التجاري الكبير امام اليابان اجبرها على المطالبة بالتدخل في ادارة السوق، و عقدت بعض الاتفاقيات التي تلزم اليابان بشراء بعض المنتجات الامريكية، مما دفع طوكيو ان تطالب بتطبيق مباديء التجارة الحرة لتقف في وجه المقترحات الامريكية بعد ان كانت اكبر مدافع عن التجارة الحرة الخالية من القيود[٣٥]، و في خضم هذا الصراع حاول الطرفين تجنب حدوث الازمات من خلال تقديم الحلول الوسطى و سعت كل من طوكيو و واشنطن الى تنحيه خلافاتهما التجارية حتى لا تنسحب على التعاون الامني بينهما و الذي من المتوقع ان يتعرض الى مزيد من العقبات في المستقبل خاصة عندما تظهر الصراعات التجارية في كلتا العاصمتين، فالعجز التجاري للولايات المتحدة يثير الغضب ضد اليابان و زاد من استياء الامريكيين تجاه اليابان، و بدأ الانتقاد الموجه لسياسة الولايات المتحدة بخصوص اليابان يلقى مزيداً من الآذان الصاغية و التي ترى ان التحالف الامني قد استنفذ اغراضه و ان اليابان تمتلك الموارد و القوة الكافية للدفاع عن امنها بنفسها و عن استقرار المنطقة ككل و من ثم ان الوصايا الامريكية اصبحت امراً غير مقبول و سلبياته اكثر من ايجابياته لاسيما و ان اليابان لم تعد تشكل خطراً و مصدر تهديد لدول شمال شرق آسيا.

الاستنتاجات و الخاتمة:-

Conclusions:-

منذ انهيار الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق، حدث خلل كبير في موازين القوى بعد ان تغيرت المعادلات الدولية، و اصبحت

معـــايير النمـــو الاقتصـــادي و التبـــادل التجـــاري و تـــوفير مصـــادر الطاقـــة مـــن اهـــم محـــاور الصـــراع فـــي شـــمال شـــرق آســـيا التـــي تمثـــل الآن نجاحـــاً اقتصـــادياً متنـــامي و بركـــان اجتمـــاعي كبيـــر، و ان الصـــراعات فـــي هـــذه المنطقـــة تـــدور حـــول محـــاور مختلفـــة ومـــن المتوقـــع ان تظـــل كـــل الـــروابط الثنائيـــة الابعـــاد فـــي المثلـــث الاســـتراتيجي فـــي حالـــة تغيـــر مســـتمر خـــلال الســـنوات القادمـــة مـــن هـــذا القرن و التي يمكن ان نلخصها بالشكل التالي.

المحور الصيني – الياباني:-

Chinese-Japanese relations:-

تعد الروابط بين الصين و اليابان من اهم العلاقات و اكثرها استقراراً في المثلث الاستراتيجي، و هي بالطبع معرضة للتغيير الى حد كبير، حيث الاهداف المشتركة للطرفين سواء بالنسبة للتجارة او الاستثمار، و هذا من شأنه ان يقوي الروابط الثنائية بينهما على المدى القريب.

فالمنافع المتبادلة التي تجنيها الدولتان في مجال التجارة و الاستثمار تتزايد بصورة كبيرة و هو امر من المتوقع ان يستمر لفترة طويلة من الزمن خاصة ان التبادل التجاري بينهما لا يتخذ الشكل المعقد كما هو الحال بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين و بغض النظر عن النمو الاقتصادي الكبير للصين فان مستوى التنمية فيها يختلف عن مستوى اليابان التي تعد انموذجاً فريداً من نوعه لاقتصاد عصر المعلومات و عصر ما بعد التصنيع، في حين ان الصين لا تزال دولة، ذات اقتصاد نام يعتمد على الدول الاخرى للحصول على التكنلوجيا المتطورة، لكن نموها الاقتصادي المتنامي ساهم في ترسيخ مكانتها الاقليمية و الدولية و وزنها الجيوبوليتيكي و بالتالي يمكن ان يقدم الدعائم للترابط و الاعتماد المتبادل بينه و بين اقتصاديات دول المنطقة من خلال فتح الاسواق و زيادة فرص الاستثمار الذي نجحت به الصين وفق مفهوم التنمية السلمية.

اما على المدى البعيد فمن الواضح ان هناك اختلاف في الرؤى تجاه بعض قضايا المنطقة، و في مقدمتها قضية تايوان و الوجود الامريكي في المنطقة و عن كيفية تحقيق الاستقرار في شمال شرق آسيا بالاضافة الى الصراعات الكبيرة في

شبه الجزيرة الكورية و يبدو في العلن ان طوكيو و بكين تسعيان الى توحيد الكوريتين، لكن الحقيقة غير ذلك تماماً اذ تفضل كل منهما بقاء الوضع كما هو عليه، افضل من ظهور دولة كورية موحدة قوية حتى لا يستفيد اي طرف من توحيد شبه الجزيرة الكورية اذ ان كلا الطرفين يتربص بالآخر، كما لا يقبل اي منهما بأن يهيمن على اي جزء من القارة الاسيوية سواء كان في شمال شرقها او جنوب شرقها.

المحور الامريكي – الياباني:-

American-Japanese relations:-

تمتاز الروابط الامريكية اليابانية في المثلث الاستراتيجي بأنها روابط مؤسساتية راسخة، اذ تشترك كلتا الدولتين في تحالف قوي تأسس منذ خمسينات القرن الماضي و له هياكل رسمية، اضافة الى انماط متينة من التعاون الثنائي بين الطرفين، و لهذا فأن من المتوقع ان تبقى تلك الروابط هي الاكثر استقراراً من غيرها، بالرغم من الخلافات التجارية الواضحة بينهما لكن نجد ان مصالح الدولتين تميل غالباً الى التوافق و التعاون لتأمين مستقبل مصالح اليابان الاقليمية و التأكيد على اهمية استمرار الوجود العسكري الامريكي في المنطقة سبيلاً وحيداً لاستقرارها و موازنة القوة الصينية الصاعدة لأن هيمنة الصين على المنطقة سيلحق الضرر بمصالح الدولتين و يشكل تهديداً مباشراً لكلتيهما، و لهذا فأن من المرجح ان تؤيد طوكيو استمرار ارتباط الولايات المتحدة بشمال شرق آسيا و ان التزامهما باقتصاديات السوق و عمليات التبادل التجاري يمكن ان يوفر لهما الاساس الذي يرتكز عليه هذا الارتباط.

لكن قد يأتي المستقبل بظروف استثنائية هي التي يمكن ان تقوض التحالف الامريكي الياباني و هذا لم يحدث الا اذا حدثت تطورات داخلية كبيرة بإحدى الدولتين او كلتيهما، او اذا ظهرت دلائل تشير الى تخلي الولايات المتحدة عن دورها الامني في شمال شرق آسيا، فان ذلك سيزيد من مخاوف اليابانيين على أمن بلادهم مما يوفر الارضية المناسبة و المبرر القوي للتوجهات القومية في اليابان.

المحور الصيني – الامريكي:-

Chinese-American relations:-

تعد من اكثر المحاور هشاشة و اقلها استقراراً في شمال شرق آسيا، و لهذا من المتوقع ان الصراع سيتنامى بين الجانبين، لأن الولايات المتحدة لا ترغب ان تعطي الصين الفسحة الزمنية التي تحتاجها لتحقيق رحلة الصعود و يؤكد ذلك تصريحات الرئيس الامريكي بوش الابن بقوله "ان الصين منافس استراتيجي و ليس شريكاً استراتيجياً"، و جاءت تصريحات وزير دفاعه رامسفيلد بنفس الاتجاه لتعبر بشكل واضح عن قلق الولايات المتحدة الامريكية من تنامي القدرات الاقتصادية و العسكرية الصينية، لذلك بدأت بمراقبة الصين من حدودها الغربية من خلال تواجدها العسكري في آسيا الوسطى، و ايضاً من جهة الشرق من خلال تحالفها مع اليابان، مما يدل على ان وتيرة الصراع في تصاعد مستمر مستخدمة اوراق ضغط متعددة مثل ورقة حقوق الانسان او استخدام الورقة النفطية للتأثير على المصالح الصينية، لذلك بدأت الصين العمل بإسلوب هاديء على احتواء نفوذ الولايات المتحدة من خلال ايجاد مصادر بديلة لامداداتها النفطية في روسيا و كازاخستان و قد انشأت بالفعل انابيب لنقل النفط من هاتان الدولتان، ذلك ان خطوط الانابيب الارضية اكثر امناً من خطوط النقل البحري لتوريد النفط اليها.

ان الولايات المتحدة سيظل ارتباطها بشمال شرق آسيا في المستقبل المنظور و الذي عد من الشروط الضرورية لاستقرار المنطقة من وجهة نظر حلفائها، دفعها الى وضع جملة من الاهداف الجيوبوليتيكية، تتمثل بتخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية و تجنب الصراع بخصوص تايوان قدر الامكان و منع تزايد النفوذ الصيني، و اذا كانت القوة الاقتصادية بدأت تحل محل الامن كأولوية في شمال شرق آسيا، فأن للولايات المتحدة رأي آخر فلا يزال بالنسبة لها الحفاظ على أمن و استقرار المنطقة اهم من المصالح الاقتصادية على المدى البعيد، و ترى ان الاستقرار الامني يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي و التوسع في فرص الاستثمار و التجارة الدولية و تقوية نفوذها و فرض هيمنتها على المنطقة أمنياً و اقتصادياً. فالبرنامج النووي لكوريا الشمالية يشكل اكبر تهديد امني، و اكثرها خطورة و يحظى بأولوية قصوى من جميع الاطراف بقيادة الولايات المتحدة التي تعمل على احتواءه و حصر ادارته في الوسائل السلمية، لأن الاطار الداخلي لهذا الصراع ليس بمعزل عن الاطار الاقليمي و

الدولي، و لا عن باقي ابعاد الصراع حيث ان كل منها يؤثر و يتأثر بالآخر و آن بدرجات مختلفة.

اما الصين فقد تمكنت عبر نهج تنموي فريد من ان تحقق عدداً من الانجازات التي ادت الى تغيرات كبيرة على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي بما يشير الى مرور الصين بمرحلة انتقالية عبر الانفتاح على العالم الخارجي رافعة شعار "ليخدم كل ما هو عالمي كل ما هو صيني"، و في حالة استمرار تنامي معدلات النمو الاقتصادي يمكن ان تتحول الى اكبر قوة اقتصادية في العالم خلال النصف الاول من القرن الحالي، و تحل محل الولايات المتحدة التي يعد اقتصادها الاقوى على مدى قرن من الزمان، و سيكون القرن الجديد قرناً صينياً بامتياز، الامر الذي يعمق الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية، الذي من المتوقع ان يكون هو الابرز على مستوى قارات و اقاليم العالم، و سيكون هذا الصراع مفروضاً على الصين، و ربما تنجح بكين في تأجيل هذا الصراع لأطول فترة زمنية ممكنة و لكن ربما لا تنجح في ذلك، و يحتمل ان يتبلور هذا الصراع في حالة الضغط القوي على المصالح النفطية الصينية في قارة افريقيا او الخليج العربي، او حدوث تهديد مباشر لطرق نقل هذا النفط عبر البحار الدولية، او ان تستخدم الولايات المتحدة نفوذها على الصين في ملف كوريا الشمالية بمحاولة استهدافها عسكرياً، و بذلك ستكون كوريا الشمالية هي شرارة الصراع القادم و ليست تايوان، لأن من يسيطر على كوريا الشمالية يهدد امن الصين مباشرة.

و اخيراً يمكن ان نقول ان هذا التحليل يمثل احدى الاجتهادات و التصورات المطروحة عن مركز و مستقبل الاقتصاد العالمي الذي تمثله دول شمال شرق آسيا، و لا ينفي او يقلل من التفسيرات و الاحتمالات الاخرى عن مستقبل تلك المنطقة.

Abstract

A Geopolitical Analysis of the Conflict and Cooperation in Northeast Asian Countries

Asst. Prof. Mahir Ismail Ibrahim (Ph.D.)
University of Mustansiriyah / Mustansiriyah Center of Political Studies

The countries in northeast Asia represent an important pillar of the world economy after the development in their economic potential and trade. They became the most active countries. These countries are marked by a huge imbalance in owning the energy resources. Their high population also made them the biggest international market. The huge variation in industrial abilities formed critical conflict aspects and protecting sea routes. Separatist motives and nuclear threats are also other sources of conflict. All this made those countries live in a state of competition to achieve power and control.

The present analysis concluded that all the relations between the countries in the region are changing in the coming years. It is possible to avoid among some countries. The conflict between China and the United States remains as the most prominent regionally and internationally. The US tries to stop China from becoming the most powerful economic force.

الهوامش

١) انور عبد الملك، نحن و الصعود الاسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مركز الاهرامات للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٤-٦٥.

٢) دانيال وارنر، السياسة الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، ترجمة مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، بلا تاريخ، ص٤٨.

٣) مايكل دي. سوين، التقييم الاستراتيجي للصين، ط١، ترجمة مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦، ص٢١٠.

٤) جوهر حسن محمد و عبد الحميد بيومي، الصين و شعوب العالم، دار المعارف للنشر، القاهرة، بلا تاريخ، ص١٣.

٥) جوده حسنين جوده، جغرافية آسيا الاقليمية، ط٥، منشأة المعارف للنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص٨٥.

٦) رسل فيفيلد و راتزل بيرسي، الجيوبوليتيكا، ترجمة يوسف مجلي و لويس اسكندر، دار الكرنك، القاهرة، بلا تاريخ، ص٦٢.

٧) مغاوري شلبي علي، الصين و الاقتصاد العالمي: القوة و عوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٥.

٨) Ralph N. Clough, Reaching across the Taiwan Strait, people to people Diplomacy, west view press, Washington, 2006, P. 181.
٩) J. Peter Burgess, the politics of South China Sea, security dialogue, vol. 34, no. 1, Washington, 2003, P.7.
١٠) William T. Tow, Assessing U. S. Bilateral security Alliances in the Asia- pacifies "Southern Rim", San Francisco, 2009, P.170.
١١) Report to congress of U. S. A - China security Review commission, the national security Implication of the Economic relationship Between the United state and china, Washington, 2005, P.10.
١٢) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي و العشرين، ترجمة محمد عبد القادر و غازي سعيد، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص٢٠٠.
١٣) Asia – pacific security studies Japans security policy, vol. 2, no. 6, Honolulu, Hawaii, 2003, P.3.
١٤) مايكل دي سوين، التقييم الاستراتيجي للصين، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.
١٥) نغم نذير شكر، السياسة الخارجية اليابانية و فرص الدور الاقليمي، اوراق دولية، العدد (١٣١)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٩.
١٦) Sophie Taylor, International politics of Asia, Association conference, Los Angeles press, New York, 2008, P.12.
١٧) جمال حمدان، اوربا و آسيا، دراسة في النظائر الجغرافية، ط١، مؤسسة عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٦٠.
١٨) مسعود الخونة، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ط٥، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان، ٢٠١٠، ص٢١٦.
١٩) احمد بهى الدين قنديل، اليابان الجديدة: اعادة التفكير في الدور الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩٨.
٢٠) Ronald E. Dolan and Robert L. worden, Japan a country study, printing office, Washington, 2005, P.25.
٢١) زبيغنو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٢-٥٠.
٢٢) Marten wolf, China toward consumption Driven groth poth, policies of international Economy, press Golden, New York, 2006, P.65.
٢٣) مغاوري شلبي علي، مستقبل الاقتصادات العربية في ظل النظام التجاري الدولي، مكتبة دار النهضة العربية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص١١٢.

٢٤) اسامة العشيري، دور اليابان في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٤٨.

٢٥) مسعود الخونة، الموسوعة التاريخية و الجغرافية، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧.

٢٦) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي و تاثيره في السياسات الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٥٦-٢٧٩.

٢٧) احمد ابراهيم احمد، التحولات الاستراتيجية و اشكالات الصراع و الامن الاقليمي في شمال شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢١٩.

٢٨) مغاوري شلبي علي، الصين و الاقتصاد العالمي: مقومات القوة و عوائق الاندماج، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

٢٩) مغاوري شلبي علي، الصين و الاقتصاد العالمي: مقومات القوة و عوائق الاندماج، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

٣٠) دياري صالح مجيد، التهديد الامريكي لأمن الطاقة الصيني، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد٥٩، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٤١.

٣١) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٠-٢٤٢.

٣٢) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٥.

٣٣) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.

٣٤) لهيب عبد الخالق، بين انهيارين: الاستراتيجية الامريكية الجديدة، الاهلية للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٧.

٣٥) وصال نجيب العزاوي، الدور الاقتصادي لليابان اقليمياً، اوراق دولية، العدد٢٦، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٤٤.

قائمة المصادر:

i. اولاً: المصادر العربية و المترجمة:-

ii. بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي و العشرين، ترجمة محمد عبد القادر و غازي سعيد، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، ١٩٩٩.

iii. جمال حمدان، اوربا و آسيا، دراسة في النظائر الجغرافية، ط١، مؤسسة عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣.

iv. جودة حسن محمد و عبد الحميد بيومي، الصين و شعوب العالم، دار المعارف للنشر، القاهرة، بلا تاريخ.
v. جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الاقليمية، ط٥، منشأة المعارف للنشر، القاهرة، ١٩٩٨.
vi. دانيال وارنر، السياسة الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، ترجمة مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، بلا تاريخ.
vii. رسل فيفلد و راتزل بيرسي، الجيوبوليتيكا، ترجمة يوسف مجلي و لويس اسكندر، دار الكرنك، القاهرة، بلا تاريخ.
viii. زيبيغتو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
ix. عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي و تأثيره في السياسات الدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.
x. لهيب عبد الخالق، بين انهيارين : الاستراتيجية الامريكية الجديدة، الاهلية للنشرو التوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
xi. مايكل دي سوين، التقييم الاستراتيجي للصين، ترجمة مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، ط١، ابو ظبي، ١٩٩٦.
xii. مغاوري شلبي علي، مستقبل الاقتصادات العربية في ظل النظام التجاري الدولي، مكتبة النهضة العربية، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
xiii. ثانياً: الدوريات:-
xiv. انور عبد الملك، نحن و الصعود الاسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧.
xv. احمد بهى الدين قنديل، اليابان الجديدة، اعادة التفكير في الدور الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧.
xvi. اسامة العشيري، دور اليابان في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، مركز الاهرام للدراسات الاستراتجية، القاهرة، ١٩٩٧.

xvii. احمد ابراهيم احمد، التحولات الاستراتيجية و اشكالات الصراع (الامن الاقليمي في شمال شرق آسيا)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧.

xviii. دياري صالح مجيد، التهديد الامريكي لامن الطاقة الصيني، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٥٩، بغداد، ٢٠١٠.

xix. مغاوري شلبي علي، الصين و الاقتصاد العالمي: القوة و عوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧.

xx. نغم نذير شكر، السياسة الخارجية اليابانية و فرص الدور الاقليمي، اوراق دولية، العدد ١٣١، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٤.

xxi. وصال نجيب العزاوي، الدور الاقتصادي لليابان اقليمياً، اوراق دولية، العدد ٢٦، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٩.

xxii. ثالثاً: الموسوعات:-

xxiii. مسعود الخونة، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ط٥، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان، ٢٠١٠.

رابعاً: المصادر الاجنبية:-

i. First: Periodical
   a. Asia – pacific security studies Japans security policy, vol. 2, no. 6, Honolulu, Hawaii, 2003.
   b. J. Peter Burgess, the politics of South China Sea, security dialogue, vol. 34, no. 1, Washington, 2003.

ii. Second: Books
   a. Ralph N. Clough, Reaching Across the Taiwan strait, people to people Diplomacy, west view press, Washington, 2006.
   b. William T. Tow, Assessing U. S. Bilateral security Alliances in the Asia- pacifies "Southern Rim", San Francisco, 2009.
   c. Report to congress of U. S. A - China security Review commission, the national security Implication of the

Economic relationship Between the United state and china, Washington, 2005.

d. Sophie Taylor, International politics of Asia, Association conference, Los Angeles press, New York, 2008.
e. Ronald E. Dolan and Robert L. worden, Japan a country study, printing office, Washington, 2005.
f. Marten wolf, China toward consumption Driven groth poth, policies of international Economy, press Golden, New York, 2006.